جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة سفيتانكا إيفانوفا

الأمين العام للجمعية الوطنية في جمهورية مقدونيا الشمالية

في المناقشة العامة

حول

خدمات الوثائق والمعلومات في البرلمانات

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

1. المعهد البرلماني – خدمة المعلومات والبحوث في جمعية جمهورية مقدونيا الشمالية

يعد توفير المعلومات والتحليلات الموثوقة أمراً بالغ الأهمية للمناقشات والحوارات التي تحدث في البرلمان. فهي تسهل البيانات الموثوقة من عمل أعضاء البرلمانات بأي مستوى كانت؛ سواء في صياغة القوانين، والإشراف على العملية التنفيذية، وجدول الأسئلة البرلمانية، والموافقة على موازنة الدولة، والتصديق على المعاهدات، ومناقشة القضايا الوطنية والدولية الجارية، وتمثيل الآلاف من الناخبين. ويشكل المعهد البرلماني المصدر الرئيسي للمعلومات لأعضاء البرلمان في جمعية جمهورية مقدونيا الشمالية. كما أن دور المعهد البرلماني كمصدر للمعلومات والتحليلات عالية الجودة في الوقت المناسب والموضوعية وغير المتحيزة والحيادية لأعضاء البرلمان يسهم في زيادة شرعية دور البرلمان وتعزيزه في عملية صنع السياسات.

ويعد المعهد البرلماني وحدة تنظيمية ضمن جمعية جمهورية مقدونيا الشمالية، وقد أنشئ بموجب قانون الجمعية في للعام 2009؛[1] ويساهم إنشاء المعهد البرلماني في الإصلاح المؤسساتي للخدمة البرلمانية، كما أن موظفيه هم مدنيون بإدارة مدير واحد يتم تعيينه بناءً على توافق آراء الجمعية التوجيهي المكون من قادة مجموعات الأحزاب الممثلة في البرلمان والأمين العام ونواب الرئيس وممثل عن رئيس البرلمان. وأصبح المعهد البرلماني نافذاً في أيار/مايو 2014.

ويدير المعهد البرلماني قسمين تابعين له. الأول، قسم التحليل والبحوث العام والتكامل الأوروبي (المشار إليه فيما يلي بـ "**قسم البحوث**"). ويتمثل نشاطه الجوهري بتقديم معلومات وتحليلات تمتاز بالحداثة والجودة العالية والحيادية والنزاهة والموضوعية؛ وتتعلق هذه البحوث بمشاريع القوانين، وموازنة الدولة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد والمنطقة، والمواضيع المتعلقة بتكامل الاتحاد الأوروبي، مع إيلاء اهتمام خاص بعملية تقريب النظام القانوني للبلد مع *تشريعات الاتحاد الأوروبي*. ويتم توفير تلك المعلومات لمن يطلبها من النواب واللجان والأمين العام للجمعية بناءً على طلبهم أو بمبادرة من المعهد البرلماني نفسه. والثاني، **قسم التعليم والاتصال ومكتبة البحوث والمحفوظات التشريعية** الذي يقوم بتنفيذ أنشطة التعليم والمعلومات للفئات المستهدفة التالية: أعضاء البرلمان ومساعدوهم وموظفو البرلمان والناس. أمّا المحفوظات التشريعية، التي تضم جميع الوثائق الصادرة عن أعمال الجمعية بشأن العملية التشريعية، فيتم إجراؤها إلكترونياً، بالإضافة إلى فهرستها وفقاً لمعايير حديثة لفهرسة الوثائق القانونية، وبالتوافق مع قاموس المصطلحات للاتحاد الأوروبي، متعدد اللغات (EuroVoc).

[1] قانون جمعيةجمهورية مقدونيا (الجريدة الرسمية لجمهورية مقدونيا، 2009/194)

فيما يلي المخطط التنظيمي للمعهد البرلماني:

2. ما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها قسم البحوث؟

تتوفر خدمات قسم البحوث لكل من أعضاء البرلمان واللجان والأمين العام للجمعية على حد سواء. ويتم توفير الخدمات على أساس الأولوية بالأسبقية لورود الطلبات وفي مواعيد نهائية متفق عليها. كما يتم توفير خدمات قسم البحوث عبر الرد على الاستفسارات الفردية للمستفيدين أو تقديم الاستفسارات عن القسم من تلقاء نفسه. بمعنى أن الخدمة قد تكون إما تفاعلية (تجيب على استفسارات فردية) أو استباقية (تتوقع الاحتياجات وهي متاحة للجميع).

وبناءً على طلب المستفيدين، يوفر قسم البحوث:

- معلومات موجزة – ملخص عن مسألة معينة؛
- نظر عامة موضوعية أو مقارنة لبعض المسائل؛
- نظرة عامة إحصائية أو كمية لمسألة معينة؛
- نظرة عامة على التسلسل الزمني لمسألة معينة؛
- معلومات مستفيضة بشأن مسألة معينة تأخذ بالاعتبار السياق والآثار المترتبة على مختلف الحلول للفئات المستهدفة أو البلد.

وبمبادرة خاصة من قسم البحوث، فإنه يعد:

- معلومات موجزة – ملخص متعلق بالقوانين الفعلية؛
- دراسات حول مواضيع مختارة؛
- نشرة حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والموازنة.

وإن القاعدة الغالبة في العمل هي أن أي شيء يتم طلبه يجب أن تكون له حاجة معينة متعلقة بالواجبات البرلمانية للبرلمانيين. ولذلك، لا يشمل العمل البحثي: تقديم المشورة القانونية والمساعدة في الحالات الفردية، ولا يشمل إعداد مشاريع القوانين أو تعديلاتها، ولا حتى إعطاء معلومات تقع ضمن اختصاص الأقسام الأخرى في الجمعية.

وتصف الجداول أدناه عملية تقديم طلب خدمات البحوث وأنواع أعمال البحوث:

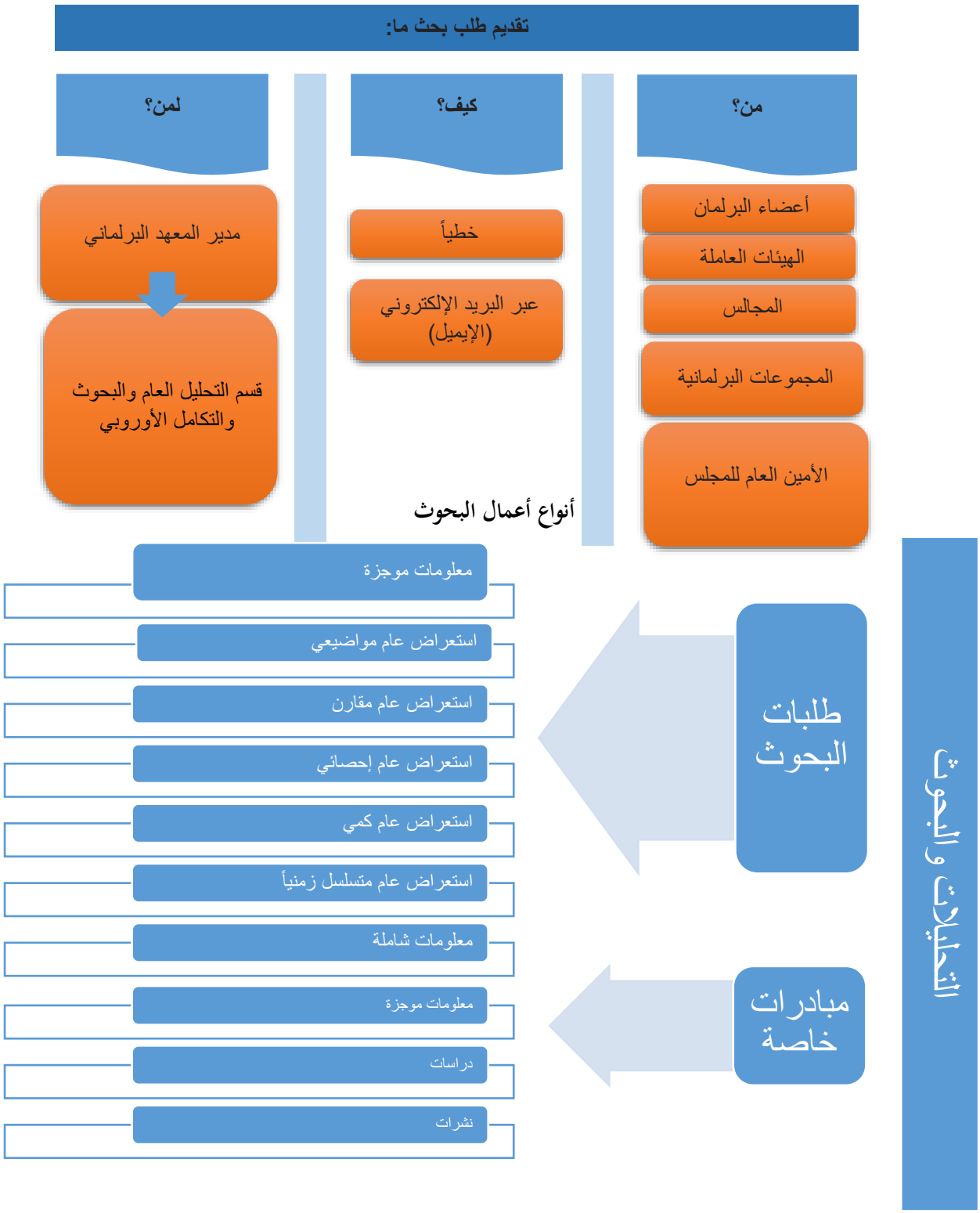
تقديم طلب بحث ما:
من؟
كيف؟
لمن؟
أعضاء البرلمان
الهيئات العاملة
المجالس
المجموعات البرلمانية
الأمين العام للمجلس
خطياً
عبر البريد الإلكتروني (الإيميل)
مدير المعهد البرلماني
قسم التحليل العام والبحوث والتكامل الأوروبي
أنواع أعمال البحوث
التحليلات والبحوث
طلبات البحوث
مبادرات خاصة
معلومات موجزة
استعراض عام مواضيعي
استعراض عام مقارن
استعراض عام إحصائي
استعراض عام كمي
استعراض عام متسلسل زمنياً
معلومات شاملة
معلومات موجزة
دراسات
نشرات

3. ما هي القيم والمبادئ التشغيلية لخدمة البحوث؟

إن القيم والمبادئ التشغيلية لقسم البحوث، والمحددة بموجب القواعد[2]، هي:

- **الموضوعية:** تعد المعلومات الموضوعية معيار الجودة الأساسي في البحث. ولضمان تغطية جميع جوانب قضية ما، يلزم التحقق من المعلومات من أكبر عدد ممكن من الجوانب وتقديم مجموعة من وجهات النظر. ويتم ضمان موضوعية الطريقة التي تتم بها معالجة البيانات وكيفية طرحها للمستلم عبر ثلاثة مستويات من عملية المراجعة داخل المعهد البرلماني؛
- **الحيادية:** تنتج المعلومات والتحليلات غير المتحيزة من عدد من المصادر ولا "تسيّس" بمنظور سياسة الحكومة. كما تتوفر خدمات البحث بشكل متساوٍ ويمكن للبرلمانيين من جميع الأحزاب عبر الطيف السياسي؛
- **السرية:** يبقى اسم متلقي الخدمة وماهية الخدمة المطلوبة سريان. لكن، بعد انتهاء فترة 30 يوماً من استلام المتلقي للعمل البحثي، يتم نشر ذاك العمل إلكترونياً ويصبح متاحاً لجميع أعضاء البرلمان. ويمكن استثناء بعض الحالات، حيث يمكن أن يطلب المتلقي تمديد الفترة النهائية للنشر، على ألا تتجاوز تلك الفترة 60 يوماً تبدأ من تاريخ تلقيه الإجابة على الطلب؛
- **التوقيت:** يراقب الباحثون قضايا السياسة العامة باستمرار كما أنهم ماهرون في الإجابة على طلب المستفيدين بسرعة وبمعلومات محدثة؛
- **التركيز على الزبائن:** صممت خدمات البحوث خصيصاً لتُلبي احتياجات الزبائن. فمن المهم دائماً اختيار مواد تستقطب الزبائن وتستجيب مباشرةً لاحتياجات المستفيدين؛
- **التميّز في الخدمة واستخدام موارد المعلومات المناسبة:** يوفر قسم البحوث خدمة شاملة مدعومة بالتخصص في العديد من مجالات السياسة؛ حيث يضمن كلاً من العلاقات مع المؤسسات المهنية والعلمية والوصول إلى قواعد البيانات المختلفة استخداماً لموارد المعلومات المناسبة. وتتمثل الممارسة الناشئة لخدمات البحوث في التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمعاهد العلمية والخبراء المحليين والأجانب، فضلاً عن خدمات البحوث في برلمانات دول المنطقة وعلى نطاق أوسع من أجل تبادل الأفكار والمعلومات وأيضاً من أجل إعداد تحليلات يستفيد منها النواب.

[2] كتاب القواعد بشأن تحقيق كفاءات المعهد البرلماني، جمعيةجمهورية مقدونيا، 14.02.2014

4. أين ومتى وكيف تعزز البحوث العمليات البرلمانية؟

من المتوقع أن يؤدي البرلمانيون مهاماً شاقة متمثلة في صناعة القوانين، والإشراف على الإجراءات التنفيذية، ووضع جداول الأسئلة البرلمانية، والموافقة على موازنة الدولة، وتصديق المعاهدات، ومناقشة القضايا الوطنية والدولية الجارية، وتمثيل الآلاف من الناخبين. لكن تنفيذ هذه العمليات يتطلب حاجة ملحة للمعلومات من المسؤولين عنها. لذلك، يكون قسم البحوث بيت القصيد في العملية البرلمانية لتزويدها بمعلومات تمتاز بالحداثة والجودة العالية والحيادية والنزاهة والموضوعية.

أين؟ في العمليات البرلمانية الأساسية للتشريع والتدقيق. على سبيل المثال، في عملية اعتماد القانون، يساهم قسم البحوث في تعزيز الاتقان البرلماني بمضمون التشريعات التي ينظر فيه البرلمان. كما يساعد قسم البحوث في بلورة فكرة البرلماني ليقدم مشروع قانون عضو خاص. أما في ممارسة الإشراف على العملية التنفيذية، فمن المحتمل أن يكون البرلمانيون مناهضين لبيروقراطية حكومية بفرض موارد كبيرة على قيادتها. ولذلك، يحتاج النواب إلى مصادر مستقلة للمعلومات في حال كانوا بصدد التدقيق بأعمال الحكومة بفعالية. وأما بشأن اعتماد ميزانية الدولة، فإن قسم البحوث يوفر تحليلات كمية متعمقة حول الواردات والنفقات. وفي مناقشة القضايا الوطنية والدولية الجارية، يساعد قسم البحوث الهيئة التشريعية على تأكيد دورها في عملية السياسة والحصول على خيارات جاهزة لتمارس صلاحياتها.

متى؟ وفقاً للممارسة الحالية، فإن السعي نحو خدمات قسم البحوث يرتبط غالباً بجدول الأعمال البرلماني، فهناك حاجة ماسة لخدمات البحوث قبل إحالة مشروع القانون لقراءته الثانية حيث يمكن تقديم التعديلات حينها.

كيف؟ لا يوجد أي ارتباط بين خدمات البحوث والتحليل التي يقدمها قسم البحوث وبين العملية التشريعية، بل إن القسم موجود لأغراض استشارية ولأغراض المعلومات وللحلول البديلة حول الموضوع المحدد. كما أن دعمه التحليلي مصمم خصيصاً للبيئة البرلمانية الخاصة بأعمال زبائنها. وينظر الباحثون نسبياً إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر المحلية والوطنية والدولية وخبراتهم، متجنبين التعليق على الخيارات السياسية ومركزين على الحقائق، تاركين الأحزاب السياسية ليقدموا المشورة السياسية. ومع ذلك، فإن هذا يثري النقاش التشريعي في نهاية المطاف بطريقة تدعم جودة العملية التشريعية.

5. ما هي العوامل (العمليات، الآليات، الثقافات) التي تشكل استخدام البحث في العمليات البرلمانية؟

في عالم سريع التغير، يواجه البرلمانيون تحديات في إيجاد المعلومات المناسبة ذات الصلة لدعم القرارات التي يصنعونها والإجراءات التي يتخذونها. كما أنه في الوقت نفسه، إن استخدام المعلومات عالية الجودة وذات الصلة يضيف إلى الشرعية المفهومة لإجراءاتهم في عصر تكنوقراطي متزايد. ولذلك، فإن بعض العوامل المشكلة لاستعمال خدمات البحوث في العملية البرلمانية هي:

- **فيض المعلومات**. لقد طرح "انفجار المعلومات" العالمي تحدياً جديداً، وهو خطر فيض المعلومات. فمن تحول الموقف من امتلاك البرلمانات وأعضائها لكمية ضئيلة من المعلومات إلى امتلاك كمية هائلة منها يمكن أن تشكل لهم صعوبة في التمييز بين المعلومات المفيدة والأخرى غير المتصلة بالموضوع. ولذلك يركز الباحثون على تحليل هذه المعلومات وتقديمها بأسلوب ولغة تتماشى مع الأنشطة التي تجري في المجلس. وبالتالي، فإن إدارة البحوث لا تساعد البرلمانيين بتلك البساطة في العثور على المعلومات الموثوقة وذات الصلة فحسب ، بل أنهم يعمقون فهمهم في المعلومات أيضاً من خلال تحليل أبعادها المختلفة وربطها بعمل الجمعية.
- **مصدر موثوق وذات مصداقية للمعلومات**. يحتمل أن تكون مصادر المعلومات الداخلية ذات قيمة أكبر، لأنها متوازنة وغير متحيزة ويمكن أن تكون أكثر استجابة لأنها على اتصال وثيق مع الأقسام البرلمانية. وبالرغم من أن البرلمانيين يعتمدون على مجموعة من المصادر الأخرى للحصول على المشورة (حيث يطور موظفوهم السياسيون الخبرة بمرور الوقت، وتتقاسم الأحزاب السياسية التحليلات الأساسية المتوافقة مع منابرهم، لأنه غالباً ما تقدم وسائل الإعلام ومجموعات التأثير الحجج لصالح نتائج معينة في السياسة العامة)، إلا أن العديد من البرلمانيين يثمنون فرصة الوصول إلى تحليل محايد سياسياً ومبنيٍ على الحقائق، عاكساً مجموعة من وجهات النظر التي ربما يرغبون النظر فيها أثناء ممارستهم لواجباتهم البرلمانية. وعلاوة على ذلك، فإن قسم البحوث لا يواجه مشكلة في إثبات مصداقيته مع الجمعية (كما تفعل بعض المجموعات الخارجية).
- **سرعة الوصول لمصدر المعلومات ووجود علاقة مسبقة معه**. غالباً ما يحتاج أعضاء البرلمان إلى الوصول للمعلومات بسرعة، وذلك نتيجة للإطار الزمني غير المتوقع لبعض جوانب عمل الجمعية ومشاركته العامة في مجالات سياسية متعددة، غير مرتبطة في كثير من الأحيان، في شكل متزامن. وتعد العلاقات الموجودة مسبقاً مع مصدر المعلومات وسيلةً للاستفادة العظمى من الوقت، وذلك عبر ضمان أن لديهم نقطة اتصال محددة عندما يحتاجون للمعلومات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يوفر قسم البحوث "محطة واحدة" حيث يمكن للبرلمانيين البحث عن معلومات حول العديد من المواضيع المتنوعة التي قد يتوقع منهم إبداء رأي بشأنها. ويعد هذا الأمر أكثر أهمية آخذين بالحسبان أن البرلمانيين لديهم خلفيات ومصالح مختلفة، ولا يمكن أن يكونوا خبراء في جميع مسائل السياسة العامة.

قائمة المراجع:

1. إيدان كريستي، إنشاء خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية الجديدة (EPRS)، (ورقة بحث للمنتدى التمهيدي الثلاثين للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات في قسم خدمات المكتبات والبحوث للبرلمانات)، خدمة بحوث الأعضاء، خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية (EPRS)، البرلمان الأوروبي، 25 تموز/يوليو 2014،
http://www.ifla.org/files/assets/services-for-parliaments/preconference/2014/eprs_eu.pdf

2. آنا باديلا، أبي هوبس، الاحتياجات التوجيهية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا في مجلس اللوردات، المكتب البرلماني للعلوم والتكنولوجيا، تشرين الثاني/نوفمبر 2013،
http://www.parliament.uk/documents/post/Padilla-and-Hobbs-2013-ST-related-induction-needs-in-the-HoL-Full-report.pdf

3. كولين سميثا، س. ويليام ر. ويبستر، ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة للبرلمانيين: دراسة حالة البرلمان الأسكتلندي، نظام المعلومات: المجلة الدولية للحكومة والديمقراطية في عصر المعلومات 13، رقم. 4/3: 249-273. العلوم السياسية كاملة، EBSCOhost

4. جاسك ميكالوسكي، إيوا نوروكا، التطورات الجديدة في خدمات البحوث والتكنولوجيا البرلمانية، (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات 63 في كوبنهاغن 1997)، INSPEL 1 (1999) 33، ص. 20-28،
http://forge.fh-potsdam.de/~IFLA/INSPEL/99-1michnaw.pdf

5. كيث كونينجهام، المبادئ التوجيهية للمكتبات التشريعية، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، الطبعة الثانية المحدثة بالكامل والموسعة، 2009،
http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/series/140.pdf

6. كين كوغهيل، كولين لويس، كاترين شتايناك، كيف يجب أن يتعلم الأعضاء المنتخبون المهارات البرلمانية: استعراض عام، الشؤون البرلمانية (2012) 65، 505-519، منشور إمكانية الوصول المسبق 8 حزيران/يونيو 2012، EBSCOhost.

7. ميتشيل أوبراين، ريك ستابنهورست، بروك براتر، نهج معهد البنك الدولي لتعزيز القدرات البرلمانية، الشؤون البرلمانية (2012) 65، 593-607 منشور إمكانية الوصول المسبق 13 حزيران/يونيو 2012، EBSCOhost.

8. خدمات المكتبة والبحوث في البرلمان الأيرلندي، مجلسا البرلمان الأيرلندي، مقدمة في خدمة المكتبة والبحوث في مجلسا البرلمان الأيرلندي، أيار/مايو 2007.

9. روبرت ميلر، ريكاردو بيليزو، ريك ستابنهيرست، المكتبات والمعاهد والمكاتب البرلمانية: مصادر المعلومات البرلمانية، معهد البنك الدولي، 2004،
http://www-ds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/07/21/000012009_20050721150957/Rendered/PDF/330400rev0Parliamentary1Institutes1final.pdf

10. روكسان ميسينجهام، خدمات المكتبة والبحوث البرلمانية في القرن الحادي والعشرين: دراسة دلفي، الجريدة الرسمية للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات ISN 0340-0352، المجلد 37 العدد 1 آذار/مارس 2011، الصفحات 52-62،
http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/ifla-journal/ifla-journal-37-1_2011.pdf
11. روكسان ميسينجهام، سارة مسكين، برلمان مستنير: دور المكتبة البرلمانية الفيدرالية، المجلة الأسترالية للعلوم السياسية، المجلد. 46، العدد 2، حزيران/يونيو 2011، الصفحات 331-339،
http://www.researchgate.net/publication/233378460_An_Informed_Parliament_The_Role_of_the_Federal_Parliamentary_Library
12. كتاب قواعد حول إعمال اختصاصات المعهد البرلماني، جمعية جمهورية مقدونيا، 14.02.2014.
13. سونيا لوريو، خدمة بحوث المكتبة: القيمة المضافة للبرلمانيين، المراجعة البرلمانية الكندية / شتاء 2013،
http://www.revparl.ca/36/4/36n4e_13_heureux.pdf
14. سوزانا بابازوسكي، سارة بيدي، تطوير خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية (Pris) في أوروبا الوسطى ودول غرب البلقان، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2013،
https://www.ndi.org/files/development-of-parliamentary-research-services-CEE.pdf
15. كتاب قواعد حول إعمال اختصاصات المعهد البرلماني، جمعية جمهورية مقدونيا، 14.02.2014
16. قانون جمعية جمهورية مقدونيا (الجريدة الرسمية لجمهورية مقدونيا، 2009/194)

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Ms Cvetanka IVANOVA

Secretary General of the National Assembly of North Macedonia

To the General Debate on

Information and Document Services in Parliaments

Doha Session

April 2019

I. Parliamentary Institute – Information and Research Service in the Assembly of the Republic of North Macedonia

The availability of reliable information and analysis is crucial to debates and discussion taking place in the Parliament. At every level, whether making laws, overseeing the executive, table parliamentary questions, approval of the state budget, ratification of treaties, debating issues of national and international moment and representation of thousands of constituents, reliable data facilitate the work of the Members of Parliaments. The main source of information for MPs in the Assembly of the Republic of North Macedonia is the Parliamentary Institute (PI). The role of PI as a source of high quality, timely, objective, non-partisan and impartial information and analysis to the Members of Parliament contributes to increasing the legitimacy and strengthening the role of the Parliament in the policy making process.

Parliamentary Institute is a special organizational unit within the Assembly of the Republic of North Macedonia, established by the Law on Assembly in 2009[1]. PI establishment contributes to the institutional reform of the parliamentary service. PI staffers are civil servants and are leaded by a manager hired on consensual basis of the Steering Council composed of party caucus leaders represented in the Parliament, Secretary General, Vice Presidents and representative from the President of the Parliament. It became operational in May 2014.

Two departements operate within the PI. Department on General Analysis, Research and European Integration (hereinafter "**Research Department**"). The core activity of the Research Department is delivering high-quality, timely, objective, non-partisan, impartial information and analysis related to the draft bills, state budget, economic and social situation in the country and in the region, and on topics related to the EU integration, with the special attention to the process of approximation of legal system of the country to the EU *acquis communautaire.* This is provided for MPs, Committees, Secretary General of the Assembly at their request, or on PI's own initiative. The **Department for Education and Communication, Research Library and Legislative Archives** implements activities for education and information for the following target groups: MPs, their assistants, parliamentary staff and the public. Legislative archive, consisting of all documents generated by the Assembly's work on the legislative process is conducted in electronic form, indexed according to the most up-to-date standards for indexing legal documentation, in accordance with the multilingual glossary of the European Union (EuroVoc).

[1] Law on the Assembly of the Republic Of Macedonia (Official Gazette of the Republic of Macedonia, 194/2009)

Organization chart of the Parliamentary Institute is given below:

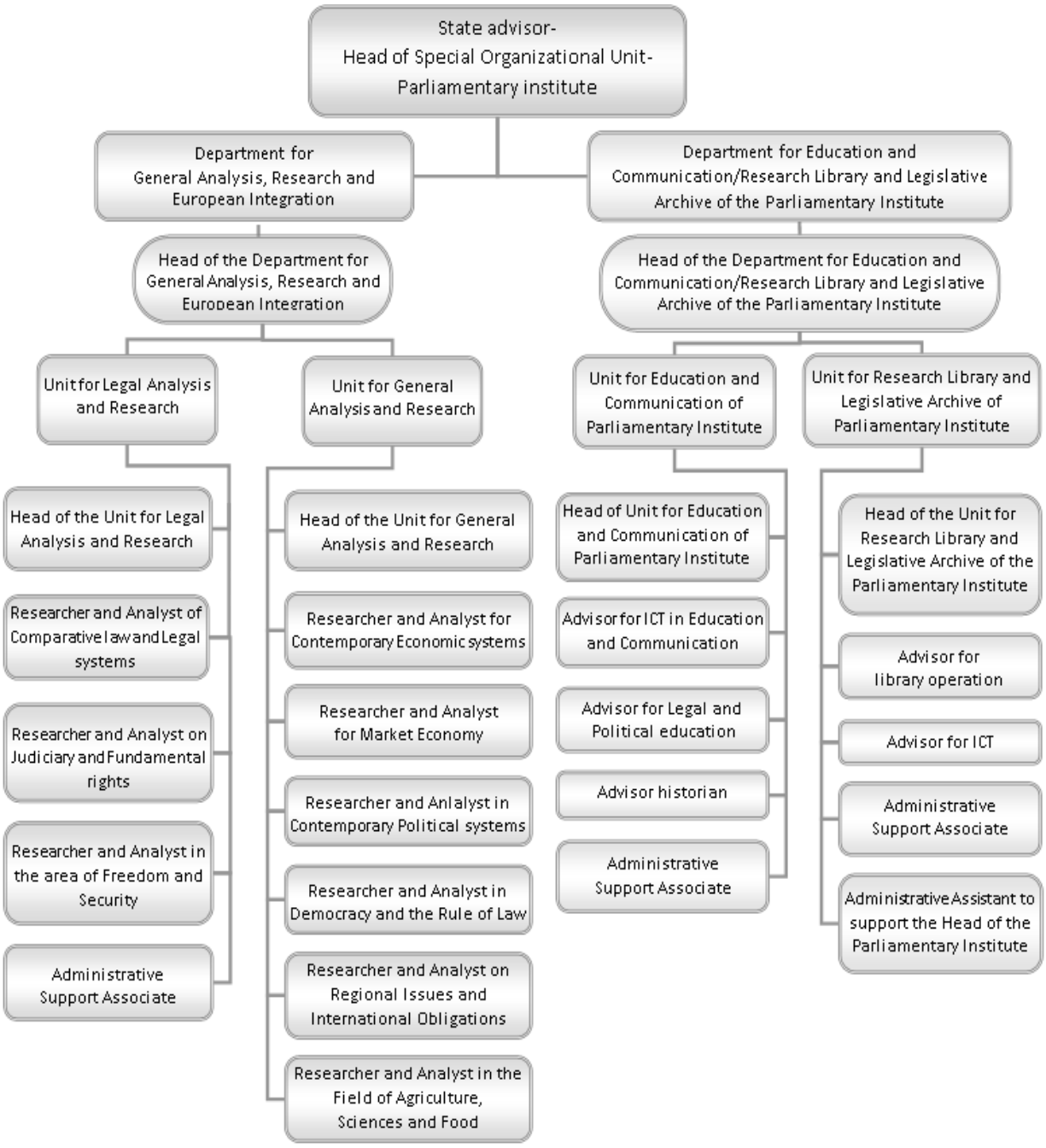

II. Which are the services and products provided by the Research Department?

The services of Research Department are available to MPs, Committees, Secretary General of the Assembly on an equal basis. Services are provided on a first-come, first-served basis to agreed deadlines. The services of Research Department are provided by responding to individual enquiries from beneficiaries or on its own initiative. That is, the service may be reactive (responding to individual enquiries) or proactive (anticipating needs and available to all).

Upon beneficiaries' request, the Research Department provides:

- Brief information - summary on a particular matter;
- Thematic or comparative overview of certain matter;
- Statistical or quantitative overview of particular matter;
- Chronological overview of particular matter;

- Extensive information on particular matter that takes into account the context, the implications from different solutions for the target groups or the country.

On its own initiative, the Research Department prepares:

- Brief information - summary related to concrete acts;
- Study on selected topics;
- Bulletin on social, economic and budget indicators

The over-riding rule is that anything requested should be needed in connection with the parliamentarian's parliamentary duties. Therefore, the research work does not include: providing legal advice and assistance in individual cases; preparation of draft laws or amendments; giving information which is under the competence of other sectors in the Assembly.

Process of submitting a request for research services and types of research work are described in the charts below:

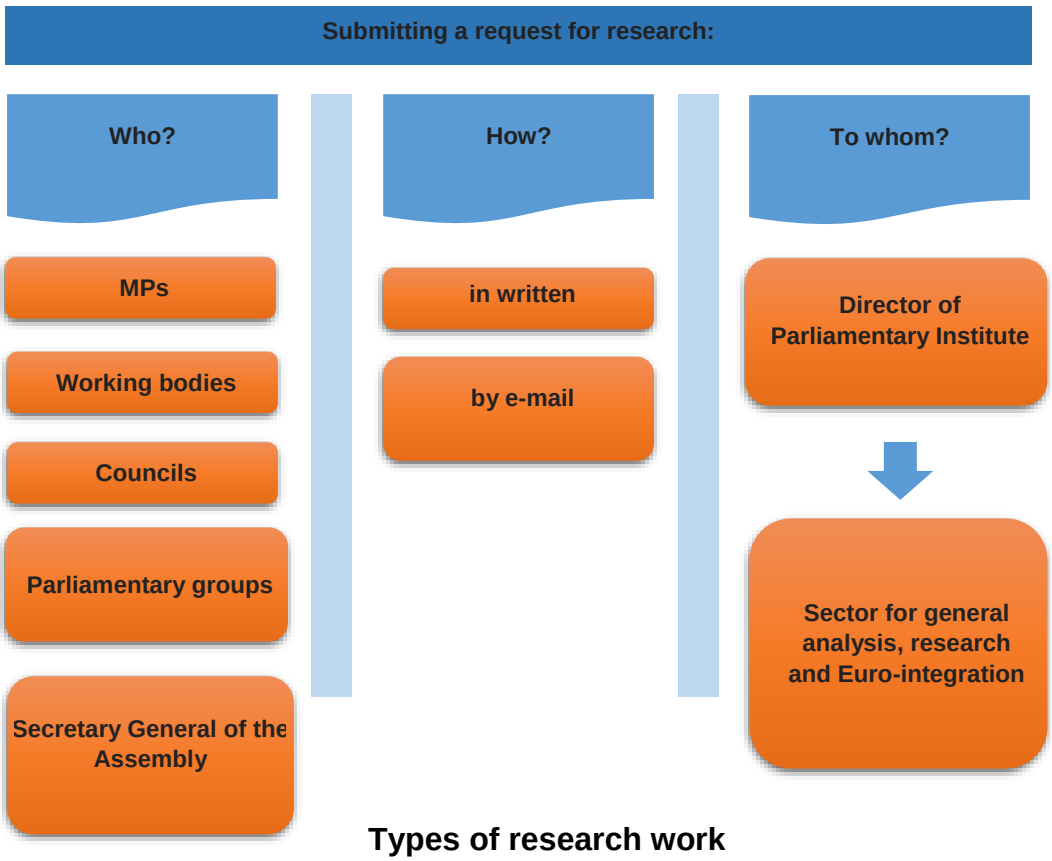

Types of research work

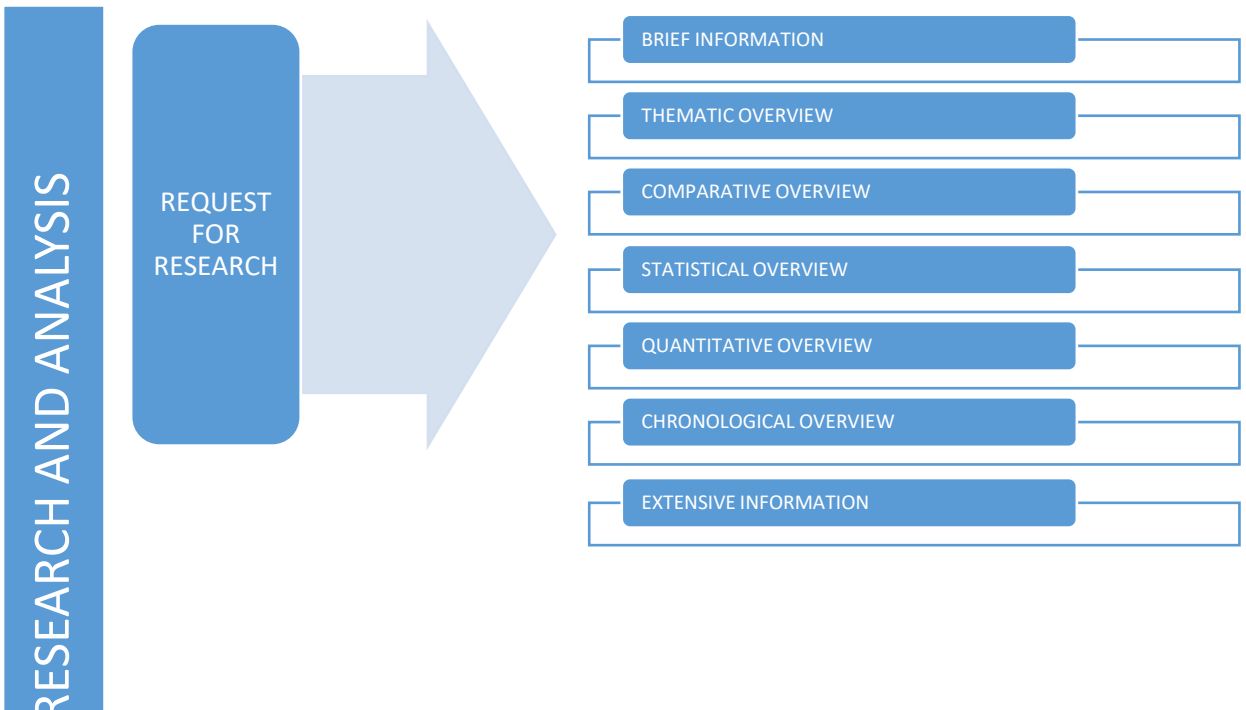

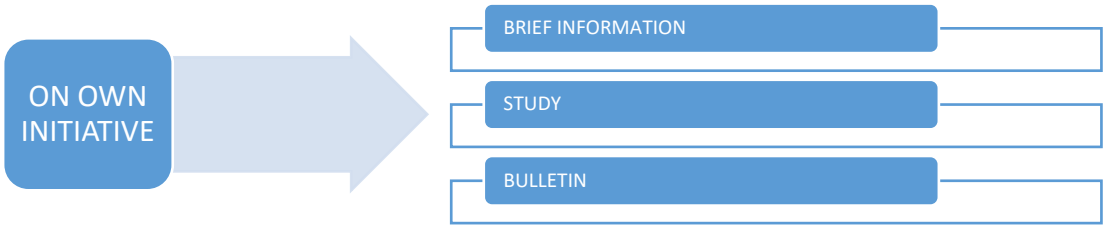

III. Which are values and operating principles of the research service?

The values and operating principles of the Research Department as established under the rules[2] are:

- **Objectivity** - objective information is a key quality standard in research. In order to ensure that all sides of an issue are covered it is required to check the information from as many aspects as possible and to present a range of views. The objectivity of how the data are been processed and disclosed to the recipient is guaranteed with three level of per-review process within the Parliamentary Institute;
- **Impartiality** - impartial information and analysis is a synthesis from a number of sources and it is not "captured" by government policy perspective. The research services are available and equally accessible for parliamentarians from all parties across the political spectrum;
- **Confidentiality** - The name of the recipient and the requested service are confidential. However, after the expiry of 30 days from the receipt of the research work by the beneficiary, it is published electronically (posted) and it become available to all MPs. As exception, the beneficiary can request extension of the deadline for publication, but not later than 60 days from the receipt of the answer to the request;
- **Timeliness** - The researchers monitor public policy issues on an ongoing basis and are skilled at responding to beneficiaries' request rapidly and with up to date information;
- **Client focus** - Research services are tailored to the needs of the client. It is always important in selecting material that it is client-oriented and responsive directly to the needs of the beneficiaries;
- **Excellence in service and use of appropriate information resources** - Research Department provides a comprehensive service, backed by specialism in many policy fields. Links with professional and scientific institutions and access to various databases ensures use of appropriate information resources. The established practice of the Research Service is to cooperate with civil society organizations, scientific institutes, domestic and foreign experts, as well as the research services of the parliaments of the countries in the region and wider in order to exchange ideas and information for the preparation of analyzes for the benefit of the MPs.

IV. Where, when and how does research feed into Parliamentary processes?

Parliamentarians are expected to fulfil arduous tasks of law making, oversight of executive actions, table parliamentary questions, approval of the state budget, ratification of treaties, debating issues of national and international moment and representation of thousands of constituents. Implementation of these tasks place a heavy demand for information on those responsible. Providing high-quality, timely,

[2] Rulebook on The Realization of The Competencies of The Parliamentary Institute, The Assembly of The Republic of Macedonia, 14.02.2014

objective, non-partisan, impartial information is area where the Research Department is most needed in the Parliamentary processes.

Where? Into core parliamentary processes of legislation and scrutiny. For instance, in the process of adopting law, Research Department contributes to enhancing a parliamentarian's fluency with the content of legislation being considered by Parliament. Research Department, also assists in crystallizing the idea of parliamentarian to submit a private member's bill. In exercising oversight of the executive, parliamentarians are likely to be up against a government bureaucracy with substantial resources at its command. Thus, MPs need independent sources of information if they are to scrutinise the government effectively. For the purpose of adopting state budget, Research Department is providing in-depth quantitative analysis on incomes and expenditures. In debating issues of national and international moment, Research Department helps legislature to assert its role in the policy process and to have choices available to exercise its prerogatives.

When? According to the current practice the quest for the services of Research Department are mostly related to parliamentary agenda. The research services are most needed before referring the bill for its second reading when amendments can be submitted.

How? Research and analysis services provided by the Research Department do not have any binding on the legislative process, but are for advisory purposes, for information purposes and for alternative solutions on a topic of interest. Its analytical support is tailored to the parliamentary nature of its clients' business. Researchers look comparatively at a wide range of local, national and international perspectives and experiences and avoid commenting on policy options, focus on facts and leave political parties to provide policy advice. Nevertheless, this ultimately enriches the legislative debate in a way that supports the quality of the legislative process.

V. What factors (processes, mechanisms and cultures) shape the use of research in Parliamentary processes?

In a rapidly changing world, all parliamentarians are confronted with challenges in finding relevant, appropriate information to support the decisions they make and the actions they take. At the same time, the use of relevant high-quality information adds to the perceived legitimacy of their actions in an increasingly technocratic era. Thus, some of the factors which shape the use of research services in Parliamentary processes are:

- **Information overload**. The global "information explosion" has introduced a new challenge, which is the risk of information overload. From a situation where they had too little information, parliaments and their members now often have too much, and can find it difficult to distinguish between useful and irrelevant information. Researchers, therefore, focus on decoding this information and presenting it in a format and language that align with activities conducted in the Assembly. Hence, Research Department do not simply help parliamentarians find relevant and authoritative information, they also make sense of the information by analyzing its various dimensions and relating it to the work of the Assembly.

- **Trusted and credible source of information.** Internal sources of information are likely to be more valued, because they are balanced and impartial and can be most responsive as they are in close contact with parliamentary departments. Although, Parliamentarians rely on a range of other sources for advice (their political staff develops expertise over time, and political parties share key analysis aligned with their platforms, the media and lobbyists often come forward with arguments in favour of particular outcomes on public policy), many Parliamentarians value the opportunity to access analysis that is politically neutral and fact-based, reflecting a range of perspectives that they

may wish to consider as they exercise their parliamentary duties. Furthermore, Research Department do not have a problem establishing its credibility with the Assembly (as would some outside groups).

- **Speed of accessibility and a pre-existing relationship with the source of information.** MPS often need to access information rapidly, as a consequence of the unpredictable timeframe of some aspects of the work of the Assembly and their general involvement in multiple, often unconnected, areas of policy simultaneously. Pre-existing relationships with a source of information is a way to maximise their use of time, by ensuring that they had an identified point of contact for when they need information. Moreover, Research Department can provide a "one stop shop" where parliamentarians can seek information on the many and varied topics on which they may be expected to give an opinion. This is even more important bearing in mind that Parliamentarians have different backgrounds and interests, and they can not be experts in all matters of public policy.

Bibliography:

1. Aidan Christie, Creating the new European Parliamentary Research Service (EPRS), (Paper for 30th Pre-Conference of IFLA Section on Library and Research Services for Parliaments),Members' Research ServiceEuropean Parliamentary Research Service (EPRS)European Parliament, 25 July 2014, http://www.ifla.org/files/assets/services-for parliaments/preconference/2014/eprs_eu.pdf
2. Ana Padilla, Abbi Hobbs,Science And Technology Related Induction Needs In The House Of Lords,Parliamentary Office of Science and Technology (POST), November 2013, http://www.parliament.uk/documents/post/Padilla-and-Hobbs-2013-ST-related-induction-needs-in-the-HoL-Full-report.pdf
3. Colin Smitha, C. William R. Webster,The emergent ICT culture ofparliamentarians: The case of the Scottish Parliament, Information Polity: The International Journal Of Government & Democracy In The Information Age 13, no. 3/4: 249-273. Political Science Complete, EBSCOhost
4. Jacek Michalowski, Ewa Nawrocka, New Developments In Parliamentary Research Services And Technology, (Paper presented at the 63th IFLA General Conference in Copenhagen 1997),INSPEL 33(1999)1, pp. 20-28, http://forge.fh-potsdam.de/~IFLA/INSPEL/99-1michnaw.pdf
5. Keith Cuninghame, Guidelines for Legislative Libraries, International Federation of Library Associations and Institutions Publications, 2nd completely updated and enlarged edition, 2009, http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/series/140.pdf
6. Ken Coghill, Colleen Lewis, Katrin Steinack, How Should Elected Members Learn Parliamentary Skills: An Overview, Parliamentary Affairs (2012) 65, 505–519, Advance Access Publication 8 June 2012, EBSCOhost
7. Mitchell O'Brien, Rick Stapenhurst,Brooke Prater, World Bank Institute's Approach to Parliamentary Capacity Strengthening, Parliamentary Affairs (2012) 65, 593–607 Advance Access Publication 13 June 2012, EBSCOhost.
8. Oireachtas Library & Research Service, Houses of the Oireachtas, Introduction to the Library & Research Service in the Houses of the Oireachtas, May 2007.
9. Robert Miller, Riccardo pelizzo, Rick Stapenhurst, ParliamentaryLibraries, Institutes and Offices: The Sources of Parliamentary Information, World Bank Institute, 2004, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/07/21/000012009_20050721150957/Rendered/PDF/330400rev0Parliamentary1Institutes1final.pdf
10. Roxanne Missingham, Parliamentary library and research services in the 21st century:A Delphi study, Official Journal of the International Federation of Library Associations and InstitutionsISSN 0340-0352, Volume 37 Number 1 March 2011, pp

52-62, http://www.ifla.org/files/assets/hq/publications/ifla-journal/ifla-journal-37-1_2011.pdf
11. Roxanne Missingham, Sarah Miskin, An Informed Parliament: The Role of the Federal Parliamentary Library, Australian Journal of Political Science,Vol. 46, No. 2, June 2011, pp. 331–339, http://www.researchgate.net/publication/233378460_An_Informed_Parliament_The_Role_of_the_Federal_Parliamentary_Library
12. Rulebook on The Realization of The Competencies of The Parliamentary Institute, The Assembly of The Republic of Macedonia, 14.02.2014.
13. Sonia L'Heureux, The Library's Research Service: Added Value for Parliamentarians, Canadian Parliamentary Review/ Winter 2013, http://www.revparl.ca/36/4/36n4e_13_heureux.pdf
14. Zuzana Papazoski, Sarah Bedy, Development of Parliamentary Research and Information Services (Pris) in Central Europe and The Western Balkans, The National Democratic Institute for International Affairs, 2013, https://www.ndi.org/files/development-of-parliamentary-research-services-CEE.pdf
15. Rulebook on The Realization of The Competencies of The Parliamentary Institute, The Assembly of The Republic of Macedonia, 14.02.2014
16. Law on the Assembly of the Republic Of Macedonia (Official Gazette of the Republic of Macedonia, 194/2009)